



الباب الثالث

الأدوات والمتغيرات وإدارتها



obeikandi.com

أدوات القوة الناعمة الإيرانية

يُقصد بها القنوات التي يتم من خلالها وعبرها ممارسة وتوجيه القوة الناعمة للبلاد، على اعتبار أن أية قوة ناعمة إنما تحتاج إلى تحديد اتجاه المنطقة أو الجهة المستهدفة في سياق منظم بما يخدم الأهداف القومية العليا.

حاول النظام الإيراني عام ٢٠٠٥، استغلال كل مصادر القوة الناعمة وأدواتها التي تتمتع بها إيران ضمن إستراتيجية واحدة تتضمن سياسة واضحة لتوظيف القوة الناعمة في سياق الإستراتيجية الوطنية الكبرى للبلاد لتكون أكثر فعالية في خدمة مصالح إيران القومية والسياسة الخارجية للبلاد وقد وضع النظام في ذلك العام وثيقة تُعرف باسم الإستراتيجية الإيرانية العشرينية ٢٠٠٥-٢٠٢٥، أو الخطة الإيرانية العشرينية إيران: ٢٠٢٥ وتُعتبر أهم وثيقة قومية وطنية بعد الدستور الإيراني، حيث تضع تصورات المستقبل لدور إيران خلال عشرين عاماً، وتهدف إلى تحويل البلاد إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا أي المنطقة العربية تحديداً التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وسيناء.

وتنص الوثيقة على أن طهران ستحتظى بخصوصية على المستوى الدولي، وتتحول إلى قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الإسلامي، على أن

ينعكس ذلك إقليمياً عام ٢٠٢٥، لتحتل إيران المرتبة الأولى في منطقة جنوب غرب آسيا اقتصادياً، وعلمياً، وتكنولوجياً، وتصبح نموذجاً ملهماً ولاعباً فاعلاً ومؤثراً في العالم الإسلامي استناداً إلى تعاليم الخوميني وأفكاره، وبما يعكس هويتها الثورية.

وتعطي الوثيقة أهمية قصوى للمنطقة المحيطة بإيران وتضم خمسة نظم تحتية، هي: شبه القارة، والشرق الأوسط العربي، والخليج العربي، والقوقاز، وآسيا الوسطى وهي مناطق تستهدفها القوة الناعمة الإيرانية بالدرجة الأولى وفق عدد من الأدوات، منها:

أولاً: الأدوات الثقافية

تمتلك إيران ترسانة هائلة من الأدوات التي تساعد على توجيه مصادر القوة الناعمة الثقافية للبلاد في الاتجاه المراد الذي يحقق في نهاية المطاف مصالح البلاد العليا وأهدافها الإستراتيجية وتتوزع هذه الأدوات على مستويات متعددة من المواضيع داخل البناء الثقافي، ومنها:

- الثقافة الإيرانية الفارسية: والمتابع لتركيز الدولة على العنصر القومي الفارسي يدرك أهمية هذه الأداة في الترويج للقوة الناعمة الإيرانية على الصعيد الإقليمي خاصة ما يُعرف في إيران باسم مشروع حوزة إيران

الحضارية أو إيران الكبرى، وتشمل وفقًا لمحسن رضائي المنطقة الواقعة على حدود الصين شرقًا والمحيط الهندي جنوبًا والخليج العربي غربًا والقوقاز والبحر المتوسط شمالاً وفي هذه الحوزة كما يقول رضائي تحظى الثقافة الفارسية بأهمية خاصة لأنها ترتبط بالحوزة الحضارية الإيرانية، والمكانة العلمية والإستراتيجية التي تحظى بها في هذه المنطقة تجعل منها فاعلاً محوريًا.

وتحظى هذه المنطقة بأهمية قصوى في الإستراتيجية الإيرانية لكنها تأتي في المرتبة الثانية بعد الخليج العربي والمنطقة العربية وفق الاستراتيجية الإيرانية العشرينية إيران: ٢٠٢٥ وتنفق إيران أموالاً طائلة على مستوى الترويج الثقافي لخدمة مشروعها القومي ولإعطاء فكرة عن الموضوع، بلغت موازنة إيران الثقافية عام ٢٠٠٨ حوالي ٢٥٠٠ مليار تومان، ذهب منها ٣٨٦ مليار تومان^(١) إلى وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، والباقي صُرف على أنشطة الدعاية والترويج الثقافي الإيراني خارطة لمشروع حوزة إيران الحضارية أو إيران الكبرى

(١) صحيفة روز الإيرانية، ١-٦-٢٠٠٨.

التي تشمل العنصر الفارسي وتتوزع هذه الأدوات على مستويات متعددة من المواضيع داخل البناء الثقافي، ومنها:

- بعض الأذرع الإيرانية المعنية بالترويج للثقافة الإيرانية .

- مراكز تعليم اللغة الفارسية .

- مستشاريات الثقافة الإيرانية .

- المدارس الإيرانية في الخارج .

- المركز الإسلامي للحوار بين الحضارات .

- الأدوات الدينية (التشيع الإيراني ومبدأ الولي الفقيه) حيث يشكل الشيعة في العالم باختلاف فرقهم ما بين ٧,٦% إلى ١٣% كحد أقصى من مجموع المسلمين أجمعين، ويتمركز أكثر من ثلث هؤلاء في إيران وحدها لذا فإيران تشكل مركز الجاذبية لهؤلاء ليس على المستوى المذهبي فقط إنما على المستوى السياسي أيضاً على اعتبار أن السياسة والدين متمثلان في الولي الفقيه المرشد الأعلى الذي يمتلك قوة ناعمة هائلة بحكم الموقعين لدى أتباعه المنتشرين ليس داخل إيران فقط إنما خارجها أيضاً، والذين يقومون بشكل تطوعي إرادي بخدمة مصالح إيران نظراً لطبيعة العلاقة الدينية التي تربطهم بتبعية الولي الفقيه

لارتباط الدين بالسياسة بشكل وثيق لأن الأخير قائدًا سياسيًا لإيران إلى جانب كونه مرجعًا دينيًا.

وتعمل إيران على نشر فهمها للنموذج الشيعي المتمثل في ولاية الفقيه حول العالم، كما تُعلي من شأن قم كإطار مرجعي مقابل النجف لتخريج الأئمة الموالين لها والذين يعملون كسفراء لقوتها الناعمة ينشرون رسائل إيران الدينية والثورية والإعلامية والثقافية والسياسية وعلى عكس الأداة الثقافية، تركز أداة التبشير على الخليج العربي الذي يحتل الأولوية في الإستراتيجية الإيرانية العشرينية إيران ٢٠٢٥^(١) والمنطقة العربية وأفريقيا^(٢) وقد ساعد ذلك على تقوية موقع قم في اجتذاب أبناء المنطقة، ويبدو ذلك واضحاً من خلال رؤية تركيبة البيت الشيعي في لبنان والذي تحول جزء كبير منه من مرجعية النجف إلى قم خلال أقل من عقدين، ناهيك عن أن عدد الطلاب العرب الذاهبين إلى قم ازداد مقارنة بما كان عليه سابقاً؛ فعدد البحرينيين في قم على سبيل المثال لا الحصر زاد عن نظيره في النجف بخمسة أضعاف تقريباً عام

(١) إيران والفكر الإقليمي - محسن رضائي بإزتاب . (٢) ، النفوذ الإيراني الناعم في القارة الأفريقية - عوض

٢٠٠٩ وتسعى طهران لتوحيد الأقليات الشيعية أينما وجدت تحت رايتها، وتستخدم أيضاً المصطلحات التي تساعد على توسيع نفوذها في هذا الإطار لنشر التشيع في بيئات أخرى كالوحدة الإسلامية، والتضامن الإسلامي، والتسامح والحوار بما ينعكس مكسباً سياسياً.

المجمع العالمي لأهل البيت: للتعريف بالتشيع الإيراني والولي الفقيه، ومتابعة أخبار الشيعة حول العالم، وإصدار الكتب الشيعية بكل اللغات تنقل بعض المصادر وضعه لخطط تتعلق بكيفية تفعيل شيعة العالم في أجندة سياسية.

منظمة التبليغ الإسلامية : لنشر ثقافة التشيع عبر مختلف الأنشطة، والتعريف بالأدب الفارسي والثقافة الإسلامية والثورة الإيرانية، وتهيئة رجال دين للقيام بتأدية الأدوار السابقة وتتلقى دعماً مالياً من وزارة الثقافة، بلغ حجمه عام ٢٠٠٨ حوالي ٣٠ مليار تومان.

مجمع التقريب بين المذاهب : يهدف إلى تجاوز الدائرة الشيعية إلى الإطار الأوسع في البيئة السنية وعمله يحمل طابعاً دعائياً وترويجياً للاختراق بقوة ناعمة، ويتلقى دعماً من وزارة الثقافة، بلغ حجمه عام ٢٠٠٨ حوالي ٥ مليارات و ٧٠٠ مليون تومان.

مكاتب تمثيل المرشد الأعلى في الخارج: وتقوم على حماية المصالح التي يمثلها المرشد الأعلى والترويج لقيادته، وتقديم دعم مالي لطلاب الحوزات الدينية والإشراف على أداء عمل مؤسسات إيران في الخارج .

الحوزات الدينية في الخارج: وتقوم على نشر تعاليم وفقه عقيدة الشيعة، وقبول الطلبة من غير الشيعة وإعطائهم منح دراسية في قم بعد إكمالهم مرحلة ما يعرف بالمقدمات في بلدانهم .

مؤسسة الخوميني للإغاثة: ذات طابع اقتصادي خدمي، ولها انتشار واسع في عدد من الدول الإقليمية، ونشطت مؤخراً في أفغانستان أيضاً

- الأدوات الإعلامية: تمتلك إيران إمبراطورية إعلامية هي الأكبر على مستوى المنطقة وواحدة من أكبر الإمبراطوريات الإعلامية في منطقة آسيا- الهادئ والعالم وتسيطر وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية IRIB - وهي مؤسسة حكومية يشرف عليها شخصياً المرشد الأعلى على السياسات الإعلامية الخاصة بجميع محطات التلفزيون والإذاعة في البلاد بما يتناسب مع توجهات الدولة.

وترتبط الوكالة بعدد من الوزارات بالثقافة الخارجية ويتم استخدامها لخدمة الرسائل التي تصدر عنهم فيما يتعلق بالترويج للثورة الإسلامية والثقافة الإيرانية والدبلوماسية العامة وتشير المادة ١٧٥ من الدستور

بوضوح إلى أن حرية التعبير ونشر الأفكار يجب أن تتم عبر IRIB وبما يتناسب مع القوانين الإسلامية والمصالح القومية للبلاد.

أما الخدمة الدولية لـ IRIB، فتهدف إلى إعلام الجمهور الخارجي، والترويج للتاريخ الإيراني والحضارة الإيرانية والثقافة الإيرانية لكل مهتم بالحصول على نظرة واقعية عن إيران وغناها الحضاري عبر آلاف السنين وتقوم هذه الوكالة بنشر وترويج قيم النظام الإيراني والموقف الرسمي للحكومة الإيرانية بخصوص التطورات الداخلية والدولية.

وكالة بث الجمهورية الإسلامية IRIB : يتم دعمها مالياً من وزارة الثقافة بـ ٥٧٤ مليار تومان عام ٢٠٠٨ وللوكالة مصدرها الخاص أيضاً للتمويل والعائدات التي تأتي من احتكار الإعلانات وقد بلغ عدد المكاتب الخارجية التي تمتلكها ٤ دولة مهمة حول العالم، من بينها: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا وماليزيا وبلغ عدد لغات البث ٣٠ لغة عالمية وعدد التليفزيونات المحلية ٣٠ تليفزيوناً محلياً نصفهم بلهجات محلية وعدد المحطات الوطنية ٨ محطات تليفزيون وطنية وعدد المحطات الفضائية ٦ محطات تليفزيون فضائية للمشاهدين خارج إيران وعدد المحطات الإخبارية الدولية ٤ محطات دولية إخبارية للخارج تبث باللغات: العربية، والإسبانية، والإنجليزية.

ثانياً: أدوات في السياسة الخارجية

تستخدم إيران عدة قضايا في السياسة الخارجية لتوجيه قوتها الناعمة وبالتالي توسيع قاعدة نفوذها وتأثيرها على الصعيد الإقليمي، ومن بين هذه الأدوات:

- التشيع السياسي: يُستخدم التشيع في إطار علاقات إيران الخارجية على نطاق واسع وهو عنصر مهم لتوليد القوة الناعمة الإيرانية على مستوى الحاضنة الشيعية الموالية للولي الفقيه بما يخدم المشروع الإيراني في المنطقة ويرى الباحث الإيراني كيهان برزكار أن استخدام التشيع في السياسة الخارجية قديم، لكنه أصبح أكثر فاعلية بعد أزمة العراق عام ٢٠٠٣ حيث دخل التشيع في إفراز السلطة والسياسة في الشرق الأوسط؛ مما أدى إلى تقوية دور ونفوذ إيران، فعنصر التشيع أدى إلى تحويل العراق إلى دولة صديقة ومتحالفة مع إيران، وأعطى حضور فعال ومصيري في قضايا العراق ولبنان، والشرق الأدنى بشكل عام على حد قوله وبمثله يقول الباحث الإيراني والخبير في السياسة الخارجية الإيرانية في طهران فرزاد بيزيشكبور في مقال له بعنوان إيران وميزان القوى الإقليمي إن النظام العراقي بقيادة صدام حسين لم يعد موجوداً اليوم، أما النظام الثاني المعادي لإيران والمتمثل في نظام طالبان الأفغاني فقد تم التخلص منه واليوم فإن القادة الجدد للعراق وأفغانستان أكثر قرباً لإيران من أي طرف آخر، وبدلاً من صدام لدينا الآن رئيس عراقي غير عربي وفخور بمعرفته وإتقانه اللغة الفارسية،

وعدد كبير من أعضاء الحكومة العراقية والبرلمان العراقي كانوا قد أمضوا سنوات طويلة في إيران وأنجبوا أولاداً لهم هنا ودخلوا مدارس طهران وتعلموا بها كذلك يحتل الشيعة اليوم في العراق ولبنان والبحرين مواقع مهمة داخل الأنظمة السياسية لبلدانهم مما يعطي إيران اليد العليا في المنطقة.

- الخطاب الثوري المعادي لأمريكا والغرب: استطاعت إيران من خلال هذا الخطاب أن تكسب قطاعات واسعة من الرأي العام لصالحها لاسيما على الصعيد الإقليمي، واستغلت حساسية هذه القاعدة تجاه أمريكا والغرب ووظفتها في إطار سعيها لتعزيز قوتها الناعمة في المنطقة.

- القضية الفلسطينية: وتهدف من خلال خطاب دعم القضية الفلسطينية إلى تخطي حزام من شملتهم في العنصرين السابقين، وكسب قطاعات واسعة لدى الرأي العام لصالحها، واستقطاب الشارع لخلق بيئة مناسبة لتقبل الدور الإيراني الإقليمي عبر هذا الباب.

حدود القوة الناعمة الإيرانية

إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن مصاعب جمة تعترض طريق قياس القوة الصلبة لأي بلد والتي من المفترض أنها قابلة للقياس أصلاً نظراً للمعطيات الكمية المرتبطة بها، فإن قياس القوة الناعمة لدولة ما يصبح

مستحيلاً، ناهيك عن أن الأخيرة لا تستند إلى معيار كمي في العادة حتى يمكن قياسه.

وعلى الرغم من ذلك يذهب البعض إلى محاولة خلق مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في قياس القوة الناعمة لبلد ما، فيما يذهب البعض الآخر إلى القول بأن استطلاعات الرأي قد تكون مؤشراً جيداً في حد ذاته يعبر عن مدى فعالية القوة الناعمة لدولة ما من عدمها رغم افتقاره أيضاً إلى قياس كمي.

أول محاولة لقياس القوة الناعمة عبر مؤشر مركب كانت من قبل معهد الحكم في بريطانيا، واستندت إلى قائمة واسعة من الحسابات الإحصائية المرتبطة بمصادر القوة الناعمة لـ ٢٦ دولة وقد تم تنظيم الإحصائيات وفق خمسة مؤشرات فرعية تستند إلى: الثقافة، والدبلوماسية، والتعليم، والأعمال/الابتكار، والحكم ليتم من خلالها قياس القوة الناعمة لبلد ما، دون التطرق إلى تأثيرها.

وبالنظر إلى قائمة الدول التي صدرت عن المعهد، نرى أنها لم تضم إيران على الإطلاق، علماً بأنها ضمت كلاً من الدول الإقليمية المجاورة لإيران: الإمارات وتركيا عام ٢٠١٠ في المرتبة ٢٤ و ٢٥ على التوالي، فيما احتلت تركيا المرتبة ٢٣ في ترتيب عام ٢٠١١.

ومثله خلا تقرير الأسواق الصاعدة عن القوة الناعمة الذي يتضمن الدول النامية عادة من أي موقع لإيران في الترتيب العام .

ولا يعني ذلك أن إيران لا تمتلك قوة ناعمة بشكل مطلق، فقد سبق وشرحنا مصادر وأدوات قوتها الناعمة، لكن ذلك يعني بالتأكيد أن إيران فشلت في أن تضع نفسها في أي تصنيف للقوة الناعمة على الإطلاق. ولعل السبب في ذلك يعود إلى أنه وعلى الرغم من تمتع إيران بمصادر متعددة لإنتاج القوة الناعمة، وعلى الرغم من توجيه هذه القوة الناعمة من خلال أدوات، عمل النظام الإيراني على تفعيلها بما يخدم الأجندة الوطنية العليا للبلاد على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، إلا أن مدى فعالية وتأثير هذه القوة الناعمة الإيرانية في الإطار الجيوبوليتيكي يبقى محدوداً لعدة معطيات، لعل أبرزها:

أولاً: من الناحية الاقتصادية

فشلت إيران في تقديم نموذج اقتصادي يكون مصدراً للقوة الناعمة فلا هي قدمت نموذجاً اقتصادياً كما فعلت الصين، ولا هي قدمت قصة نجاح اقتصادي كما فعلت تركيا، واعتمدت على المال السهل كدولة ريعية لاستخدامه كأداة مولدة للقوة الناعمة.

وفي هذا الإطار، يشير الباحث الإيراني شهرام شوبين إلى أن النموذج الاقتصادي الإيراني نموذج فاشل بامتياز حتى مقارنة مع جيران إيران الصغار في الجنوب والذين انتقل إليهم عدد لا يُستهان به من رجال الأعمال الإيرانيين فقد فشلت إيران في تنويع اقتصادها أو في الاستثمار في البنية التحتية المرتبطة بالطاقة وأدى تراكم الفساد وسوء إدارة الاقتصاد وتعويم الحكومة له إلى فشل ذريع وتدعم هذا التقييم نتائج التحليل الاقتصادي الذي قام به الباحث جهانجر أموزجار خلال السنوات من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٠ للأداء الاقتصادي لإيران مقارنة بالخطوة الإستراتيجية الخمسية الرابعة.

ثانياً: من الناحية السياسية

فشلت إيران أيضاً في بناء نموذج سياسي جاذب يعمل على توليد القوة الناعمة، ولم يجد أي نوع من أنواع التعاطف ولم يستطع أن يروج لإيجابياته كما هو الحال بالنسبة لتركيا مثلاً، بل إن الفجوة بين النظام الثوري والمجتمع ما بعد الثوري بدأت تتسع وانعكس ذلك بشكل سلبي على صورة النظام حتى العراق الذي كان يفترض كثيرون أنه سيتأثر بالتجربة الإيرانية، لم يختر نظاماً سياسياً مشابهاً .

ويعتبر البعض أن الديمقراطية الإيرانية ديمقراطية شكلية واقعها ثيوقراطي ومضمونها ديكتاتوري على اعتبار أن المرشد الأعلى يمتلك

صلاحيات تفوق تلك التي يمتلكها أي سلطوي في العالم ويستند إلى شرعية دينية وسياسية معاً، ويجمع إلى سلطاته صلاحيات أخرى كثيرة كما جاء في المادة ١١٠ من الدستور)، ويسيطر على كل المجالس في البلاد، بعضها تابع له والبعض الآخر خاضع لنفوذه.

كما يعاني النظام من مشاكل هائلة في موضوع الحريات ، فأقلية مثل الأقلية السنية التي تشكّل ما بين ٩% إلى ٢٠% على الأقل من سكان إيران لا يحق لها الوصول إلى أي منصب تنفيذي رفيع وعملياً تم حرمان ما بين ٧ إلى ١٤ مليون مواطن إيراني على الأقل بشكل آلي وبموجب الدستور من تولي الرئاسة أو أركان الجيش أو القضاء ناهيك عن المناصب الأخرى كما بيّنت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩ أن النظام يعاني مشاكل هيكلية متجذرة؛ فقد أضرت هذه الانتخابات بصورة النظام الإيراني بشكل خطير في المنطقة والعالم، وكان لها بالغ الأثر في تعزيز هذه الصورة السلبية لدى شريحة واسعة من عامة الناس وأيضاً لدى النخبة المثقفة ؛ ففي العالم العربي على سبيل المثال، تعززت النظرة إلى إيران كدولة ثيوقراطية لا تحترم الحريات، ولا تقيم وزناً للقانون، وتقمع شعبها وتغرق في التزوير والفساد.

ثالثاً: من الناحية الثقافية

لا يُعدّ العنصر الثقافي الفارسي سواء المتعلق باللغة أو الحضارة عامل جذب أو تأثير واسع بالمعنى العام ؛ إذ إن تأثيره محدود ومرتبط بشكل مباشر بمنطقة آسيا الوسطى لكن حقيقة أن معظم شعوب هذه المنطقة هم من القومية التركية، فإن هذا يحد بطبيعة الحال من النفوذ الإيراني حال كان اللاعب التركي حاضراً سيما وأن الأخير يمتلك مؤهلات فيما يتعلق بالقوة الخشنة أو الناعمة أكبر من تلك الموجودة لدى إيران.

رابعاً: من الناحية المذهبية

تبقى حقيقة أن إيران تتبع المذهب الشيعي ومزجه مع القومية الفارسية وتحديدًا مبدأ ولاية الفقيه، عاملاً معرقلاً لهدفها في قيادة المنطقة أو توليد قوة ناعمة كافية تخولها القيام بتحقيق هذا الهدف دون الاعتماد على قوة صلبة بل إن هذا العنصر قد يلعب في كثير من الأحيان دوراً سلبياً في تعميق عزلة إيران الإقليمية خاصة عندما تعتمد إيران إلى الاعتماد على العامل الطائفي لحشد الأقليات الشيعية في المنطقة، وتعجز عن برهان أنها لا تتعامل بسياسات طائفية في كثير من المحطات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى رد فعل أوتوماتيكية برفض الفكر الإيراني أو المشروع الإيراني في المنطقة لاسيما في الخليج والعالم العربي.

وقد أظهر استطلاع أجراه معهد تيسيف في العالم العربي ونشر نتائجه في نوفمبر ٢٠١٢، أن إيران تأتي على قمة هرم الدول التي يعتقدون أنها تتبع سياسة طائفية إلى جانب كل من العراق وسوريا، وهو ما يعني فشلاً إيرانياً في استخدام هذا العنصر لصالحها.

الآفاق المستقبلية وإدارة متغيرات القوة

يمكن تحديد الآفاق المستقبلية لإيران خلال الفترة حتى عام ٢٠٢٠ من خلال تحديد المتغيرات المركزية للقوة وفن إدارتها (مع ملاحظة أن الورقة استثنت متغيرات القوة الناعمة من الذكر بشكل كبير) على النحو التالي^(١):

١- على المستوى الداخلي : تبين من خلال مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، وقياس الاتجاه Trend لها خلال الفترة من ١٩٧٩-٢٠١٠، ثم إسقاط النتائج على المستقبل من خلال تقنية السلاسل الزمنية أن معدل الاستقرار في إيران سيبقى في حدود ٦٢% حتى عام ٢٠٢٠، وقد تحدث بعض التوترات في حدود عام ٢٠١٧ لكنها لن تؤدي لتغير جذري في بنية النظام، وقد تطول بعض صلاحيات المرشد الأعلى

١- مستقبل المكانة الإقليمية عام ٢٠٢٠ إيران -وليد عبد الحي ، مرجع سابق ص٤٤٧-٥٥٨

أو كيفية انتخابه فقد يتم انتخابه من الشعب مباشرة وليس من مجلس الخبراء، أو قد يصبح مجلساً، أو قد يتم إلغاء المنصب.

سيتواصل اتجاه التحسن في مؤشر التنمية البشرية رغم التذبذب في مساره، وستبقى إيران حتى تلك الفترة ضمن مجموعة الدول الوسطى العليا.

سيبقى مستوى معدل الإنفاق على الدفاع إلى إجمالي الناتج المحلي هو الأقل بين دول المنطقة مع تزايد في الاعتماد على الإنتاج العسكري المحلي بالتعاون مع بعض الدول مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية.

وتشير مستويات التطور في المجال العلمي إلى تسارع كبير، وقد أدى الحصار الدولي إلى تعزيز هذا التوجه الإيراني ليصل الإنفاق على البحث العلمي عام ٢٠١١ إلى حوالي ٦,٣ مليار دولار.

لن تتراجع إيران عن برنامجها النووي تحت أي ظرف من الظروف، مع استمرار انتهاجها لإستراتيجية الغموض النووي وستبقى هذه الإستراتيجية عند حدود العتبة النووية على الأقل حتى عام ٢٠٢٠.

٢- على المستوى الإقليمي

ستعمل إيران على جعل عضويتها المحتملة في منظمة شنغهاي هدفاً مركزياً لها، وقد يفتح لها ذلك في حال تحقيقه آفاقاً تعوضها عن الانحسار

على الساحة الأوروبية والأمريكية، لاسيما في ظل الدور المركزي لكل من الصين وروسيا في هذه المنظمة ودورها في التأثير على مناطق الجذب الإستراتيجي لإيران .

لن نتوقف إيران عن السعي لتعميق دورها في العراق خلال الفترة القادمة، كما لن نتوقف عن جهودها لإقناع دول الخليج بأية ترتيبات إقليمية تجعل المنطقة أقل تضيقاً على إيران وتفتح لها بعض النوافذ، غير أن هذا الأمر لا ينفصل عن طبيعة علاقاتها مع الولايات المتحدة بشكل محدد، فإذا مالت هذه العلاقات نحو مزيد من التوتر فإن هذه الآفاق تصبح أكثر احتمالاً للانغلاق، والعكس صحيح.

ويبدو أن إيران تراوح في سياستها الخارجية في مجال البعد المذهبي بين خيارين:

الأول: خيار إستراتيجي يدفع بها بعيداً عن استخدام المذهب الديني كأداة سياسية نظراً لما ينطوي عليه من مخاطر على البنية الداخلية في إيران لاسيما إذا تعمق مثل هذا التوجه في المنطقة وبشكل يتقارب مع توجهات مشروع الشرق الأوسط الكبير^(١) الذي طرحتة الولايات المتحدة والقائم

١ - مشروع الشرق الأوسط الكبير - وليد عبد الحي .

على افتراض إعادة تشكيل المنطقة على أساس الحدود الاجتماعية بدلاً من الحدود السياسية.

الخيار الثاني: وهو خيار تكتيكي يقوم على استثمار الاستعداد الذاتي لقوة محلية للارتباط بإيران، بمعنى أن لا ترفض إيران استعداد قوى سياسية ذات خلفية شيعية تسعى للتعاون معها، ويكفي في هذا الجانب الإشارة إلى أن إيران غير متهمة من قبل باكستان ذات العدد الكبير بأنها تستغل البعد المذهبي رغم العدد الكبير للشيعية في باكستان على غرار ما تُتهم به من قبل دول الخليج العربية، كما أنها أقامت علاقات وطيدة مع حركة حماس الفلسطينية السنية بمثل ما عمّقت علاقتها مع حزب الله، في الوقت الذي تعد علاقاتها مع جمهورية أذربيجان ذات الأغلبية الشيعية المطلقة هي الأسوأ بين دول أقاليم الجذب الإستراتيجي.

ونستبعد مواجهة عسكرية شاملة بين إسرائيل وإيران وقد تحدث بعض العمليات المتبادلة كالاختراقات الأمنية أو الاغتيالات أو ما شابه نظرًا للتكلفة الهائلة التي قد تصيب الطرفين، وقد نصل لمرحلة القبول الدولي التدريجي بإستراتيجية الغموض النووي الإيراني على غرار القبول بإستراتيجية الغموض الإسرائيلي، كما أن المعارضة الدولية للبرنامج النووي الكوري الشمالي والهندي والباكستاني لا تشير لتراث ناجح في مجال منع انتشار السلاح النووي.

ونميل إلى أن تطور النظام السياسي في كل من تركيا وإيران سيكون له أثر كبير في ترشيد العلاقة بين الطرفين مهما تضاربت مصالحهما، وسيعمل الطرفان على لجم عوامل التناقض بينهما، بما يتيح لهما استمرار تطويرها ومن غير المحتمل أن تسمح النخبة السياسية المصرية غير الدينية بأن تعود حالة القطيعة بين إيران ومصر كما كانت عليه الحال خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى الآن، رغم أن الخيارات الإستراتيجية للدولتين قد تتلاقى في بعض الجوانب وتتنافر في جوانب أخرى.

ج- على المستوى الدولي

العلاقة مع الولايات المتحدة: يبدو أن إيران تبني إستراتيجية التفاوض مع الولايات المتحدة على أساس إدراكها أن إستراتيجية التمدد الزائد التي حذر منها بول كينيدي في دراسته بدأت تفعل فعلها في السلوك الأمريكي من خلال عدة مظاهر:

قلة نتائج للحرب على العراق وأفغانستان رغم التكلفة السياسية والبشرية والاقتصادية لهما والتنامي الهائل في الإنفاق العسكري الأمريكي الذي جعل مجموع الإنفاق الأمريكي يتساوى تقريباً مع مجموع الدول التسع التي تليها في قائمة الدول العشر الأكثر إنفاقاً عسكرياً في العالم.

وضعف نتائج السعي للتصالح مع المجتمعات الإسلامية، ومحاولة تجفيف مصادر ما تعتبره الولايات المتحدة إرهاباً وقد انعكست هذه المؤشرات على السلوك الأمريكي الذي أصبح أكثر نزوعاً لقدر من التلكؤ في نطاق اللجوء السريع للقوة العسكرية، وهو ما عززته الأزمة المالية الدولية التي لا يزال تأثيرها موجوداً، ناهيك عن استكمال الانسحاب من العراق والاستعداد للانسحاب من أفغانستان، والحديث عن توجهات جديدة للإستراتيجية الأمريكية نحو منطقة الباسيفيكي لمواجهة الصعود الصيني ويبدو لنا أن الولايات المتحدة تسعى لإقناع العالم خاصة إسرائيل وبعض الدول الأوروبية بأن تأثير المقاطعة الاقتصادية سيصل بإيران إلى حد الرضوخ في برنامجها النووي، بينما ترى إيران أن البرنامج النووي هو البعد الأكثر شعبية بين أفراد مجتمعها، ولدى أغلب القوى السياسية على اختلاف توجهاتها، وهو ما يساعد على امتصاص الاحتقان الاجتماعي نظراً لإدراك المجتمع أن جزءاً من هذا الاحتقان مرتبط بمنع إيران من استكمال برنامجها.

وتستند إيران إلى منظور إستراتيجي آخر وهو الاعتقاد بأن روسيا والصين بدأ يشكّلان قوة معرّلة لمحاولة العودة الأمريكية للتمدد التي ما زال الجمهوريون في أغلبهم يتبنونها، وقوة موازية لاسيما في إطار المنظور المستقبلي وترى كل من روسيا والصين أن إيران تقع في قلب المجال الحيوي لكل منهما، وهو ما يفسر السلوك الروسي مع سوريا

الحليف الأكثر أهمية لإيران وترى إيران أن مجموعة البريكس BRICS التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا تشكل قوة مساندة لها رغم بعض قيود الحصار التي التزمت بها هذه المجموعة.

انعكاس مؤشرات القوة على السلوك الخارجي

يمكن أن نحدد الأهداف الرئيسية لإيران في هذا الجانب في بعدين، هما:

الهدف بعيد المدى: ويتمثل في تحقيق هدف الحصول على مكانة القوة المركزية في منطقة الشرق الأوسط؛ فطبقاً لما ورد في مشروع رؤية ٢٠٢٥^(١) الذي أعده مجلس تشخيص مصلحة النظام، فإن المشروع يستهدف تحويل إيران إلى قوة إقليمية أساسية في منطقة جنوب غرب آسيا التي تشمل ٢٥ دولة (آسيا الوسطى وتركيا، وباكستان، وأفغانستان، وتضم الدول العربية: اليمن والعراق وعمان وسوريا والسعودية والأردن والإمارات العربية وفلسطين والكويت وقطر ومصر

١ - مستقبل المكانة الإقليمية - وليد عبد الحي عام ٢٠٢٠ ص. ٢٥٩

ولبنان والبحرين) أي أنها تمتد من مصر إلى اليمن إلى باكستان إلى قرغيزيا وإلى أرمينيا وتركيا ولبنان وتتضمن وثيقة الرؤية خططاً بعيدة المدى للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية كما تقوم على المنافسة الصحية وليس الصراع، وإيران لن تكون مصدر تهديد لأحد، وتقول الوثيقة: إن هذه المنطقة تضم ٥٣٠ مليون نسمة وبمساحة ١٢ مليون كم^٢، وعلى إيران أن تكون الأولى بين دول هذه المنطقة.

وتقوم الرؤية الإيرانية على أن المتغير المركزي لتحقيق المكانة الإقليمية هو معدل النمو الاقتصادي، ولضمان الفوز لابد أن يكون معدل النمو الإيراني اقتصادياً في حدود ٨% عام ٢٠٢٥، وترى الخطة أن اتجاه النمو منذ ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٦ يشير إلى إمكانية تحقيق ذلك وتفترض أن التوجه الدولي العام يسير نحو تصالح تدريجي بين قوى دولية كبرى وإيران، كما ترى ضرورة بناء الثقة بين دول جنوب غرب آسيا.

الهدف قصير ومتوسط المدى: يشكّل الحصار الدولي المتزايد على إيران بحجة البرنامج النووي الإيراني موضع العناية الرئيسية للدبلوماسية الإيرانية، ومن المؤكد أن تأثير هذا الحصار يتزايد بشكل متواصل (انخفاضاً حاداً في صادراتها النفطية، فقد تراجع حجم صادراتها النفطية

من ٢,٤ مليون برميل يومياً عام ٢٠١١ إلى ٨٠٠ ألف برميل في شهر يوليو ٢٠١٢، أي بخسارة ثلثي الصادرات (أوروبا كانت تستورد ٢٣ % من النفط الإيراني)، إلى جانب صعوبة تحصيل الأموال نتيجة القيود على المصارف والتضييق على النشاط المصرفي، تراجع قيمة الريال الإيراني بنسبة عالية، ضعف الاستثمار الخارجي.. إلخ) ورغم عدم التجاوب النسبي الروسي والصيني والتركي وبعض الدول الأخرى، إلا أن تأثيرات الحصار لا تزال متواصلة؛ الأمر الذي جعل الدبلوماسية الإيرانية تركز الجهود لتضييق آثار ذلك ولعل الأزمة السورية زادت من المأزق الإيراني.

غير أن مراجعة حالات الحصار الاقتصادي التي فرضت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ٢٠١٢ تشير إلى ١٧٢ حالة، كانت نسبة الفشل فيها حوالي ٦٠ % والملاحظ أن نسبة الفشل تتزايد في الحالات التي تكون فيها بنية النظام الدولي قائمة على أساس تعدد الأقطاب أو الثنائي القطب، وهو أمر بدأت ملامحه تتشكل مع تنامي الدور الروسي والصيني بشكل واضح؛ مما يعزز من فرص إيران في التسلل من شقوق التنافس القطبي لتحسين فرصها في مقاومة الضغط، كما أن بعض العوامل قد تزيد من قدرة إيران نسبياً كبقاء سعر النفط فوق المئة دولار، وكلما زاد الوضع السياسي الإقليمي تأزماً ارتفعت الأسعار لصالح إيران، فوقف أوروبا للاستيراد من إيران رفع السعر

حوالي ١٣ دولاراً حتى بلغ السعر ١١٦ دولاراً، وقد أدت العقوبات لتخفيض مبيعات إيران النفطية أكثر من ٦٠%، لكن العائدات انخفضت ٣٠% فقط بسبب ارتفاع أسعار الوقود.

ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية بنسبة ٢٩% خلال العام الحالي مقارنة بالعام الماضي وبلغت هذا العام ٤٣,٨ مليار، وأهم الشركاء التجاريين هم تركيا وأفغانستان والعراق والصين والإمارات.

خفض الاستيراد بنسبة ٤,١% خلال العام الحالي.

من ناحية ثانية لا بد من إيلاء أهمية للتطور العلمي الإيراني، الذي قد يؤسس في المراحل القادمة لقاعدة تساهم في النهوض بشكل متسارع؛ إذ تدل البيانات المختلفة على أن إيران تحتل المرتبة الأولى عالمياً في معدل النمو في الإنتاج العلمي المنشور، ويتضاعف إنتاجها كل ثلاث سنوات، كما أن معدل نموها في الإنتاج العلمي يصل إلى ١١ ضعف المعدل العالمي، كما تحتل مرتبة متقدمة في الفروع العلمية .

ويشير استقراء تطور النظام السياسي الإيراني خلال الفترة من ١٩٧٩-٢٠١٢ إلى بنية الضبط والتوازن التي مكنت النظام من قدرة تكيف عالية مكنته من امتصاص الضربات التي طالت قياداته في المراحل الأولى، والاستنزاف الشديد لقدراته خلال الحرب العراقية

الإيرانية لفترة ثماني سنوات، ومن ضبط أي اختلال في بنية النظام من خلال توازن ذاتي تساهم فيه مؤسسات تكبح جماح بعضها البعض عبر ثنائية مصممة بشكل قصدي واضح: (جيش-حرس ثوري، مجلس شوري-مجلس صيانة الدستور، مجلس خبراء- مجلس تشخيص مصلحة النظام، المرشد-الرئيس، مجلس الأمن القومي-الحكومة) ورغم أن هذا الضبط يبدو نظرياً في بعض الأحيان لكنه فاعل في أحيان أخرى، مع إقرار بدور مركزي للمرشد الأعلى لاسيما في التوجهات الإستراتيجية العليا.

وإذا كان معدل الاستقرار السياسي مؤشراً على درجة نجاح النظام في التعامل مع تعقيدات البيئة الداخلية والخارجية، فإن هناك تراجعاً في درجة الاستقرار في إيران خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٢، وهي الفترة التي عرفت تراجعاً في مؤشرات الاستقرار في ١٥٣ دولة من أصل ١٦٥ دولة جرى قياسها؛ مما يستدعي التنبيه إلى أن ظاهرة عدم الاستقرار التي هي ظاهرة عالمية أكثر منها ظاهرة إيرانية فقط في هذه الفترة ناتجة عن تحولات بنيوية في النظام العالمي.

ويمكن تحديد المخاطر التي تحيط بالنظام السياسي وقدرته على إنجاز إستراتيجيته في بُعدين: الأول: هو الضغط الدولي عليه بسبب برنامجه النووي، وإذا كان هذا البعد يؤثر اقتصادياً على المجتمع الإيراني بشكل

متزايد، فإن المجتمع يساند نظامه في هذه المواجهة مع البيئة الدولية نظراً لاقتناع قطاع واسع من الإيرانيين بحقهم في امتلاك الطاقة النووية بل وحتى التسلح النووي لدى شريحة أقل، وهو ما كشفتته العشرات من استطلاعات الرأي الغربية والإيرانية في إيران^(١) أما الضغط الثاني وهو الضغط الداخلي لاسيما في نطاق الحريات السياسية، فإن نقطة التضارب تتركز في أن الشحنة الدينية في النظام السياسي أقوى منها في المجتمع، وهو أمر يمهد لتباعد تدريجي بين الطرفين، قد يأخذ مساراً متعرجاً بين صعود وهبوط، لكن الاتجاه العام يسير نحو التباعد الذي قد تبدأ ملامحه الأولى في الظهور بوفاة المرشد الأعلى الذي يبلغ حالياً ٧٣ عاماً.

لكن النظرة العامة تشير إلى أن إيران دولة تمتلك رؤية إستراتيجية تصرّ على بلوغ هدفها المركزي وهو تحقيق مكانة الدولة المركز في غرب آسيا ورغم أن إيران لن تبلغ هذه المكانة حتى عام ٢٠٢٠ بحكم المعوقات الداخلية والخارجية، إلا أن الاتجاه العام لحركتها يشير إلى أنها تسير نحو هذا الهدف، رغم ما يبدو من كره وقرّ في علاقاتها الدولية والإقليمية، وهي تستند في ذلك إلى إمكانيات وسطى عليها، فإذا كان معدل الاستقرار مؤشراً على مدى نجاح النظام السياسي في إدارة متغيرات

١- مستقبل المكانة الإقليمية عام ٢٠٢٠-وليد عبد الحي، ص ٣٦٦-٣٦٨

قوته، فإن النظام حقق حوالي ٦٤% من الاستقرار، بما يوازي ذات النسبة في مدى نجاحه في إدارة متغيرات القوة.